الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق

المدرس.امجد صباح عبد العالي
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

الملخص

التزم العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأجراء سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي بعد أن وقع العراق معه((اتفاقيات الترتيبات المساندة))، ذلك الإجراء كان نتيجة المديونية الخارجية التي وصلت إلى ١٢٣ مليار دولار . تلك الإصلاحات شملت السياستين المالية والنقدية لتؤدي إلى نتائج سلبية على كلاً من البطالة والفقر في الاقتصاد العراقي، تلك الظاهرتين كانت محصلة لسياسات سابقة أهدرت الموارد الاقتصادية، لتقود سياسات الإصلاح إلى تفاقمهما، وعليه تحاول الدراسة توضيح الآثار المتوقعة للإصلاحات على البطالة والفقر.

The Expected Impacts of Economic reform Policies on Unemployment and Poverty in Iraq

Lecturer: Amjad Sabah Abid Al a'ali
Center for Arab Gulf Studies
Head of Economical Studies Dept.

ABSTRACT

Iraqi committed with economic reform policies after 2003. according to the IMF recommendation after the signing of ((Arrangements support agreements)), The procedure was a result for foreign Iraqi dept, which arrived to123 billion dollar. The reform included finances and monetary policies, leading to negative results on unemployment and poverty in Iraqi economy.

The study shows the expected impacts reform on unemployment and poverty.

مقدمة :

ارتبطت سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد انهيار النظام السابق بقضية رئيسة جداً طرأت على الاقتصاد العراقي الا وهي المديونية الخارجية منذ نهايات الحرب مع ايران ثم التعويضات التي فُرضت على العراق من قبل الامم المتحدة بعد احتلاله لدولة الكويت، العراق أبرمَ اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدولي بهدف اعادة جدولة ديونه واسقاط ٨٠% منها على ان يلتزم باجراء سياسات الاصلاح الاقتصاي التي تهدف الى ادخاله الى اقتصاد السوق الحر، لكن تلك الاتفاقيات ستؤثر على الاقتصاد العراقي وخصوصاً في مسألتي البطالة والفقر الذي ارتفعت نسبهما جداً بعد انهيار النظام السابق.

فرضية البحث : تؤدي سياسات الاصلاح الاقتصادي التي ينُفذها العراق وفقاً لاتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدولي الى اثار مباشرة في زيادة حجم البطالة ورفع مستوى الفقر .

هدف البحث: يهدف البحث الى:

١.دراسة الاسباب التي دفعت بالعراق الى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي.

٢.مناقشة قضية الديون العراقية .

٣. الاصلاحات الاقتصادية التي التزم بها العراق في ظل الاتفاقيات الموقعة .

٤.دراسة هيكل القوة العاملة في العراق.

٥.دراسة اثر تلك الاتفاقيات على البطالة والفقر في العراق.

وبناء على ذلك قُسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة ، يتناول الاول مفهوم الاصلاح الاقتصادي مُتطرقاً الى قضية الديون العراقية ثم اطارعام لسياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي بعد ذلك الاجراءات الاصلاحية التي نفذها العراق فعلاً وفقاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادي ، اما المبحث الثاني فقد تناول قوة العمل والتركيب السكاني وحجم البطالة واثر سياسات الاصلاح في رفع نسبتها اماالمبحث

الثالث يتناول الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي على الفقر واخُتتم البحث بمجموعة من التوصيات.

المبحث الاول: مفهوم الاصلاح الاقتصادي

يُقصد بالاصلاح الاقتصادي مجموعة السياسات والاجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد[1]، اي هو تغيير في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من اجل ايجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الاجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي من اجل معالجة الاختلالات العميقة في ذلك الاقتصاد[2]. ويطلق على هذه السياسات با لسياسات الاقتصادية الجزئية لان هدفها الرئيس حسب صندوق النقد الدولي IMF هو تحسين كفاية تخصيص الموارد بتقليص التشوهات التي تعيق عمل الاسواق يضاف لذل ك الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الاصلاحات ، فأنها تؤثر ايضاً على بعض المتغيرات الكلية مثل اسعار الفائدة و عجز الموازنة و الميزان التجاري .تعمل سياسات الاصلاح الاقتصادي على زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية كما تعمل على خفض مستويات التضخم واختلال ميزان المدفوعات ومن هنا تبرز اهمية سياسية الاصلاح في دعم القدرة الكلية للاقتصاد للعودة الى حالة التوازن.تظهر الحاجة الى برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي عندما يواجه البلد اختلالاً ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي ينعكس في تدهور الميزان الخارجي ، هذا الاختلال قد ينجم عن عوامل داخلية متمثلة باختلال ميزان المدفوعات نتيجة عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية الطلب الكلي وكذلك تشوه الاسعار و نتيجة عوامل خارجية اهمها المديونية الخارجية .

١. المديونية الخارجية للاقتصاد العراقي

لم تكن هناك احتمالات في ان العراق يمكن ان يصنف ضمن مجموعة البلدان المدينة ، اذ توافرت لديه سيولة نقدية كبيرة في نهاية السبعينات تقدر بـ ٣٨ مليار دولار من الاحتياطي النقدي وانتاج نفطي متزايد وصل الى ٣.٥ مليون ب/ي ،

مما يعني ان الاقتصاد العراقي كان متجُهاً نحو مرحلة من الرخاء والنمو الاقتصادي . كانت عمليات التمويل الانمائي تتم وفقاً لاتفاقيات ثنائية ومن المتراكم من عائدات تصدير النفط الخام وطبقاً لصيغ العقود والمشاركة مع الشركات الاجنبية هذا التوجه اتاح للعراق ان يتمتع بجدارة ائتمانية اقتصادية عالية تجعله مفضلاً ل دى المؤسسات الدولية في منح الائتمان والتسهيلات المصرفية من دون خشية عدم التمكن من سداد ما يترتب عليه من ديون[٣]. لكن بعد الحرب مع ايران التي استمرت ثمان سنوات جعلت من العراق يقع في ازمة سيولة كبيرة ومديونية اذ قدرت تكلفة الحرب بـــ ٤٥٢ مليار دولار ، في الوقت الذي كانت اتجاهات اسعار النفط الخام تتجه نحو الانخفاض مما جعل النظام يعيش ازمة اقتصادية خانقة ، عززها احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ ، التي ادت الى انهيار الاقتصاد العراقي وتوقف انشطة كل القطاعات الاقتصادية.

بعد انهيارالنظام في ابريل/٢٠٠٣ برزت الى العيان وبزخم كبير مشكلة الديون العراقية،التي اختلفت تقديراتها اذ تم تدوال ارقام وصلت الى ٣٨٣ مليار دولار [٤] . قدر البنك الدولي الديون العراقية بـــ ١٢٧.٧ مليار دولار بضمنها ٤٧ مليار دولار كفوائد متراكمة[٥] ، في حين اشارت نشرت ميس الاقتصادية الى ان الديون العراقي ة وصلت الى ١١٨.١٨مليار دولار توزعت على النحو الاتي : السعودية : ٢٥ مليار دولار / الكويت : ١٢.٥ مليار دولار /بقية دول الخليج : ١٧.٥ مليار دولار/روسيا:٩مليارات دولار /المانيا :٤.٣ مليار دولار / اليابان : ٤مليارات دولار/الدائنون التجاريون(نادي لندن):٢,٦ مليار دولار/نادي باريس:٢١.١٨ مليار دولار/الولايات المتحدة:٢.١ مليار دولار كديون اساسية ف قط /اطراف اخرى :٢٠مليار دولار[٦].الا ان التقديرات العراقية لتلك الديون تختلف جوهرياً عن التقديرات الدولية وتقدّر البنك المركزي العراقي الذي لا يحتفظ الإ بالارقام الرسمية المبرمة بموجب عقود ديون العراق الرسمية مع فوائدها بما لايزيد عن ٥٣ مليار دولار في حال تم احتساب فوائد تأخيرية، كما يشير الدكتور همام الشماع الى ان اقصى ما بلغت الديون الرسمية المنظورة ٢٢.٧ مليار دولار وكانت خدمة تلك

الديون ١.١مليار دولار سنوياً وبأفتراض ان العراق لم يقم بخدمة الديون منذ تلك الفترة فأن فوائد مركبة قد تراكمت وصلت الى ما بين ٥٣-٦٥ مليار دولار[٧]. لقد اثارت تلك الديون جدلاً كبيراً بسبب حقيقتها والمبالغ التي يطالب بها نادي باريس العراق بسدادها ، لقد اجمع الاقتصاديين على ان الديون التي ترتبت على دول نامية مثل العراق يمكن اعتبارها او تسميتها ((بالديون الكريهة)) Odious Dept وهي القروض التي يتم التعاقد عليها وتستخدم وفقاً لعلم ومعرفة اُ لمقرض بأنها سوف تستخدم لاغراض معاكسة تماماً للهدف التنموي الذي تم التعاقد حوله . ان تلك القروض اُنفقت لتمويل نشاطات لا صلة له ا بالدورة الاقتصادية ، فهي لم تستخدم لاقامة مشاريع اقتصادية او مؤسسات انتاجية تستهدف الربح وانتاج سلع وخدمات ومن ثم تهرب العراق من سداد تلك القروض بعد انشاء تلك الوحدات الاقتصادية ، العكس تماماً هو ما حصل فالدول الدائنة قامت بأقراض النظام السابق في ظل اوضاع كان النظام يستخدم فيها القروض لتمويل نفقات الحرب وشراء السلاح.

٢. ماهية سياسات الاصلاح الاقتصادي (اطارٌ عام)

في نوفمبر ٢٠٠٤ اصدر نادي باريس Paris Club الذي يضم ١٩ عضواً من البلدان الصناعية المتقدمة قراره بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي[٨]، القرار يهتم بجزء من الديون المترتبة على العراق لنادي باريس ، حيث ربط اعضاء نادي باريس مشروطية خفض الديون مقابل اجراء العراق لاصلاحات اقتصادية وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي IMF تمهد لدخوله الى اقتصاد السوق الحر والمنافسة الدولية.الاتفاق مع نادي باريس تضمن شطب ٨٠% من الديون العراقية ، وفقاً للمراحل الاتية[٩] :

١ - تخفيض ٣٠% من اجمالي الديون حال توقيع الاتفاق مع نادي باريس.

٢ - ٢- تخفيض ٣٠% من اجمالي الديون حال توقيع العراق على ترتيبات المساندة مع الصندوق خلال عام ٢٠٠٥ .

٣- تخفيض ٢٠% من اجمالي الديون عند اكم ال العراق لالتزاماته بموجب الاتفاق على ان لا يتجاوز ذلك عام ٢٠٠٨.

٤- تعطى مهلة امدها ست سنوات و بموجبها لا يتم دفع أي مبلغ خلال السنوات الثلاث الاولى و يتم دفع نسبة من الفوائد خلال السنوات الثلاث التالية.

٥- تحتسب الفوائد على المتبقي من الديون بعد اخذ نسبة التخفيض البالغة (٨٠%) بنسبة سعر الفائدة السائدة في السوق.

٦- يتم التسديد لأصل الدين و الفوائد المترتبة عنه على ٢٤ قسطاً نصف سنوي .

اما واجبات العراق اتجاه نادي باريس بعد ان يقوم النادي بتنفيذ خفض الديون ، الالتزام بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي Economic Reform وحسب ((اتفاقية الترتيبات المساندة)) Stand By Agreement التي وقعها العراق مع الصندوق.ووفقاً للاتفاقية على العراق تقديم ((مسودة رسالة نوايا))[١٠] Letter of Intent ، وفعلاً قام بذلك ، تتضمن هذه الرسالة تأكيدات الحكومة العراقية الالتزام باجراء الاصلاحات المتفق عليها ، وان المتطلبات المعيارية لاجراءات صندوق النقد الدولي معمول بها رسمياً ومحل تطبيق السلطات الحكومية ، كما تكشف عن ارتباط عملية اعادة ترتيب الدين العراقي باجراء الاصلاحات الاقتصادية [١١].كما تتضمن رسالة النوايا الاطار العام للسياسات الاقتصادية والهالية والنقدية وبرامج الاصلاحات الاقتصادية التي تشكل اساساً لتوقيع اتفاق المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول التي خرجت من نزاعات وحروب المسمى ((برنامج المعونة الطارئة لمرحلة ما بعد النزاع EPCA)) Emergency Post Conflict Assistance. وفعلاً قدم الصندوق مبلغ ٤٣٦ مليون دولار لدعم عملية الانعاش الاقتصادي بشروط ميسرة وفقاً للاتفاقية، كما منح الصندوق العراق قرضاً بقيمة ٦٨٥ مليون دولار مخصصة ايضاً في اطار برنامج المساعدات للدول التي تواجه صعوبات في اطار اتفاق حول اجراء اصلاحات اقتصادية[١٢] .وقبل الخوض في تفاصيل الاجراءات الاصلاحية ، لابد من القاء الضوء على عناصر برامج الاصلاح الاقتصادي التي تشمل معظم الدول التي طبقت توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وتلك التوصيات قدمت ايضاً الى معظم الدول العربية التي كانت

تعاني من مشكلة المديونية (مصر / السودان / المغرب /الاردن / تونس) . تهدف سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين للاصلاح الاقتصادي الى:

١. ضرورة استعادة الاسواق والقطاع الخاص لدوره في النشاط الاقتصادي.

٢.تقليص دور الدولة خاصة في الانتاج ، حيث يكون دور الدولة منظماً Regulator وواضعاً للسياسة الاقتصادية اي بمعنى اخر الرجوع الى النظرية الكلاسيكية التي تدعو الدولة الى القيام بمهام الدفاع والامن والقيام بالمشاريع العامة التي يرفض القطاع الخاص القيام بها بسبب عدم تحقيقها للارباح.

٣.ان تكون الدولة ضامناً لحسن انتظام قواعد السوق ومؤمنةً لسلامة النظام النقدي والمالي وموفرة لنظام قانوني وقضائي مناسب ، اما قضايا الانتاج فانها تترك لقوى السوق ومبادرة المشروعات الخاصة[١٣].

ان المنظمات الدولية تنصح البلدان النامية بالتوجه نحو اقتصاد السوق وعولمة الاقتصادات على قاعدة ثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة مما يؤدي الى النمو الاقتصادي والاستقرار المجتمعي وتأدية الاقتصاد لوظائفه على نحو فائق في نتائجه مما سينشر ثمار النمو على مختلف القطاعات ، وكل ماهو مطلوب هو انتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي[١٤]، تُقسم سياسات الاصلاح الاقتصادي الى مرحلتين رئيسيتين :

الاولى :سياسات التثبيت النقدي والمالي Financial&Monetary Stabilization Policy التي يقدمها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي IMF وتهدف الى استعادة التوازن في الاقتصادات الكلية من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية واسعار صرف معينة تهدف الى تخفيض الانفاق العام وتوجيهه نحو قطاع التصدير اي ان سياسات التثبيت تعمل على تصحيح الاختلالات النقدية خاصة مشكلة التضخم الذي تنعكس اثاره على ميزان المدفوعات[١٥] ،وهو ما يعني العودة الى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات التي تربط حل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة باجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية ذات الطابع القصير الاجل الكفيلة بالعودة الى حالة التوازن في ميزان المدفوعات.

الثانية : سياسات التكييف الهيكلي Structural Adjustment Policy

التي يقدمها البنك الدولي IBRD ويتابع تنفيذها في الاجلين المتوسط والطويل التي تهدف الى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة خاصة النقد الاجنبي والطاقة وراس المال مع التركيز على ضرورة استمرارية النمو الاقتصادي[١٦].

تتضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي إلاجراءات الاتية[١٧]:

١. اعتماد اجراءات مالية ونقدية للقضاء على العجز في ميزان ا لمدفوعات من خلال :

أ. التقشف المالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم وغالبا ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات دعم أسعار السلع الضرورية والسلع التموينيةوتحصيل رسوم الخدمات.

ب. تخلي الدولة عن الدعم المالي للخدمات الأساسية مما يؤدي الى رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء ورسوم الخدمات التي تؤديها الحكومة كالتعليم والخدمات الطبية والنقل والمواصلات والاتصالات من أجل زيادة الإيرادات العامة ومكافحة التضخم ومن جانب اخرتخفيض ميزانية التعليم والصحة والسكن[١٨].

جـ. زيادة نسبة الضرائب العامة.

د. تغير سياسة الدولة تجاه سياسة التوظيف .

هـ. تخفيض سعر صرف العملة المحلية لتحسين وضع ميزان المدفوعات لأن هذا التخفيض سيساهم في زيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات واتجاه الموارد نحو الاستثمار في قطاع الصادرات .

٢. تحريرالاقتصاد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتركه لقوى العرض والطلب وإلغاء الضوابط Deregulation والقيود السعرية أو الإدارية أو الاجتماعية وتوفير الحوافز لقطاع الأعمال الخاص.

٣.اعتماد إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص وتشمل:

أ- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص الأجنبي والمحلي .

ب- ضمان حرية تحويل الأرباح بالنسبة للمشروعات الأجنبية إلى الخارج .

ج- ضمان عدم مصادرة المشروعات الخاصة .

د- تحجيم دور القطاع العام .

هـ- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

٤.تحرير الأسعار اي الغاء القيود المؤسسية أو القانونية أو الإجرائية المفروضة على الأسعار المحلية والعالمية التي تحُرف آلية السوق عن أداء دورها المفترض في مجالات التمويل والإنتاج والتجارة والاستهلاك، وتتضمن الوسائل المتبعةَ لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك امتناع الدولة عن تقديم بعض الخدمات واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها من المستفيدين بها cost recovery.

٥.ان برامج التكيف الهيكلي تستثنى الأجور من عملية إطلاق الأسعار بدعوى كبح جماح التضخم بل كثيراً ما تطالب بتثبيت الأجر اي تجميدها حتى اسمياً أي أنها ترفض تحرير أسواق العمل الأمر الذي يعني تدهور القيمه الحقيقية للأجور.

٦.تحرير التجارة والتحول نحو التصدير و تشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تُركز اهدف سياسات الاصلاح الاقتصادي ال ى إزالة أي عوائق أمام الاستيرادات الخارجية وحفز الصادرات.

٧. تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) ، ان الخصخصة تمثل عُنصر من عناصر السياسات التصحيحية الشاملة التي تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وبالتحديد الى اعادة هيكلة تدخل الدولة في قطاعات الانتاج[١٩] ، وتهدف الى علاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمنشات ومن ثم تحقيق مكاسب نتيجة لرفع الكفاءة الانتاجية من جهة ورفع كفاءة توزيع الموارد من جهة اخرى[٢٠]، كما تهدف عملية الخصخصة الى تحسين المركزالمالي للحكومة من خلال تقليص الاعانات المقدمة للمشروعات العامة وتقليص الاستثمار الحكومي وايجاد موارد مالية للخزانة العامة وبما يقلل الضغط

على الميزانية العامة ويجعل السياسات المالية العامة اكثر مرونة وحيوية [٢١]. ايضاً تهدف الى تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية عبر توفير مناخ استثماري جاذب لها سواء كانت على شكل استثمارات حافظة او استثمارات اجنبية مباشرة[٢٢].

ان السياسات الاصلاحية تهدف الى تعديل الاختلال ما بين الطلب والعرض للوصول الى ميزان مدفوعات متوازن ويسمح تطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بأسترجاع ثقة الدائنين بالاقتصاد والعودة الى الاسواق الدولية وبالمقابل على البلد ان يتحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لهذه الاصلاحات[٢٣].

٣.الاجراءات الاصلاحية في العراق

اما الاصلاحات الاقتصادية التي أُلتزم العراق بها وفقاً لاتفاقيات الترتيبات المساندة فهي كالاتي :

أ. خصخصة المؤسسات العامة وتحويل مُلكيتها الى القطاع الخاص :يهدف هذا الاجراء الى تقليص حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال اعادة هيكلة القطاع العام وخصخصة المنشأت والمؤسسات التابعة له نتيجة تقليص الانفاق الحكومي والدعم المقدم وايقاف سياسية الحماية التي كانت مُتبعة منذُ انهيار النظام السياسي السابق ، يُقدر عدد الشركات والمنشأت العامة بحوالي ١٩٢ شركة صناعية وتجارية وزراعية تابعة لمختلف الوزارات ويُقدر عدد العاملين فيها حوالي ٥٠٠ الف عامل ، يلاحظ ان معظم الشركات الصناعية والمؤسسات العامة لم تكن تحقق ارباحاً تكون لئمصدرلتمويل الميزانية العامة بل على العكس تماماً هذه المنشأت تستنزف ميزانية الدولة ، اذ كانت تتلقى مساعدات حكومية في شكل تحويلات نقدية او اعفاءات ضريبية وغيرها ، لذا فأن هذه الوحدات الاقتصادية غالباً ما قامت على أسس غير اقتصادية وتبيع منتجاتها بأسعار أقل من سعر التكلفة أي أن الأسعار لا تقوم على أساس التكلفة الحقيقية وبالتالي أسعار غير اقتصادية وهذا فيه هدر كبير للموارد وان الخاسرالنهائي والأكبر من هذه السياسات هو القطاع العام[٢٤] . وبناءاً على ذلك انشأت الحكومة هيئة باشراف مجلس الوزراء

لتحديد خيارات الاصلاح او الخصخصة للمشاريع المملوكة للدولة [٢٥] وتعتبر مؤسسات القطاع الصناعي المرشح الرئيس لعملية الخصخصة بسبب الاهمال والركود والتخلف التكنولوجي الذي يتميز به نتيجة الاوضاع التي مر بها البلد على مدى السنوات الماضية الامر الذي جعل منه قطاعاً ضعيف اً ومتخلفاً لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي نسبة ١٠% ويوظف نسبة ٤% من قوة العمل[٢٦].

ب. اصلاح السياستين المالية والنقدية:قامت الحكومة العراقية بأتخاذ عدد من الاجراءات لمعالجة العجز في الموازنة العامة من خلال السياستين النقدية والمالية ، بالنسبة للسياسة المالية قامت الحكومة بتقليص النفقات الجارية Current Expenditure وزيادة النفقات الاستثمارية من خلال الالغاء التدريجي للنفقات التحويلية Transferred Expenditures الممثلة بالدعم المقدم الى السلع والخدمات وايقاف الدعم الحكومي المقدم الى المشاريع الحكومية التي لا تحقق ارباحاً وتعتمد على الميزانية العامة للدولة بهدف سد العجز في موازنتها مثل (المنشأة العامة للصناعات الورقية / معمل الحديد والصلب /الاسمدة الكيمياوية/البتروكيمياويات وغيرها)كما تستهدف هذه السياسة تحرير الاسعار ومعالجة التشوه في نظام التسعير الذي يعد رُكناً رئيساً من آليات السوق وقد درت نسبة النفقات التحويلية في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ ما يقارب ١٢مليار دولار من الانفاق الحكومي في حين بلغت قيمة تلك النفقات حوالي ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦[٢٧].اما السياسة النقدية ، شهدت هي الاخرى قيام الحكومة باصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال الى اقتصاد السوق ونجح البنك المركزي في رفع نسبة الاحتياطي من العملة الاجنبية الى ١٧ مليار دولار وهي حالة لم تُسجل منذ ١٩٨٠ اتبع البنك المركزي العراقي السياسة النقدية المشددة Tight Policy بهدف معالجة التضخم الن قدي الذي وصلت نسبته الى ٣٧% عام ٢٠٠٥[٢٨]ووضعه في مستويات حُددت من قبل صندوق النقد الدولي ، وفي اطار تلك السياسية رفع البنك المركزي سعـــــر

الخـــــــصم Discount Rate من ١٦% الى ٢٠ % على الايداعات والقروض السنوية اعتباراً من يناير/٢٠٠٧[٢٩]، كما رفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني اذ اشترط البنك المركزي على المصارف ان تودع ودائع تجمد لدى البنك المركزي العراقي بنسبة ٢٠% من التزامات الودائع وبنسبة ٥% من التزامات ودائع التوفير وبنسبة ٢% من التزامات الودائع الثابتة.

جـــ. تقليص نظام توزيع المواد التموينية PDS :عمدت الحكومة في اطار سياسية الاصلاح الاقتصادي الى تخفيض الدعم التدريجي المخصص لنظام (البطاقة التموينية) ، المعتمد منذُ فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩٠ . اذ بموجب ذلك النظام يتم تجهيز نحو ٢٧ مليون عراقي بسلة غذاء شهرية ،اذ تم تخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار لموازنة عام ٢٠٠٤ واربعة مليارات دولار في موازنة عام ٢٠٠٥ لذلك البرنامج اي بما يعادل ١٥٠ دولار للفرد سنوياً ويشكل هذا المبلغ نسبة ٢١% من الايرادات الحكومية[٣٠]. وبناءاً على ذلك تم الخفض التدريجي ابتداءاً من عام ٢٠٠٦ حيث تم تقليص مخصصات البطاقة التموينية الى ٣ مليارات دولار و بنسبة ٢٥% عن موازنة عام ٢٠٠٥ ، واستمرت الحكومة بتخفيض المخصصات بنسبة ١٥% في ميزانية عام ٢٠٠٧ اي حوالي ٢.٥ مليار دولار، كما شمل التقليص الغاء بعض مفردات البطاقة التموينية واعتمادها على المواد الاساسية فقط (الطحين / حليب الاطفال / الرز /الشاي) والتخطيط لعدم شمول بعض فئات المجتمع بهذه البطاقة من التجار والصناعيين والمقاولين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية التي لا تقل دخولهم عن مستوى معين[٣١].

د. تصحيح اسعار المحروقات :التزمت الحكومة العراقية بموجب سياسة الاصلاح الاقتصادي بالالغاء التدريجي للدعم الذي تقدمهُ للمنتجات النفطية المستوردة من خارج البلد ونتيجة لذلك فأن الحكومة العراقية وطبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي قامت بالالغاء التدريجي للدعم الحكومي المقدم الى المحروقات ، اذ حدد صندوق النقد الدولي سعر لتر البنزين بـــ ٧٥٠ دينار وهو سعر التكلفة. اذ ارتفع سعر اللتر

من البنزين المحسن من ٢٥٠ دينار عام ٢٠٠٥ الى ٤٠٢.٥ دينار عام ٢٠٠٧ والعادي من ١٠٠ دينار الى ٢٧٨.٥ دينار[٣٢]، تحقيقاً للاهداف الاتية :

١. ان سياسة الدعم التي كانت تعتمدها الحكومة تؤدي الى تشوية هيكل الاسعار ومن ثم تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية (اي ان الاسعار لا تعكس الكلفة الحقيقة).
٢. ظهور حالات التهريب الى دول الجوار بسب التباين الكبير في الاسعار بين اسعار الداخل واسعار الخارج.
٣. ظهور عجز في الموازنة الحكومية نتيجة الدعم المقدم للاسعار الذي يُقدر بحدود ١٢ تريليون دينار عراقي.
٤. غياب سياسة ترشيد الاستهلاك او الاسراف في استهلاك المشتقات النفطية نتيجة لتدني مستوى الاسعار.

المبحث الثاني: قوة العمل والبطالة:

اولاً: تركيب السكان والقوة العاملة.

١.التركيب العمري للسكان :ان دراسة التركيب العمري للسكان تمثل اهمية كبيرة عند دراسة القوة العاملة نظراً للعلاقة القوية بين هذا التركيب واتصاله بهيكل الطلب على قوة العمل وحجمها ، ومن بيانات الجدول (١) الذي يمثل التركيب العمري للسكان في العراق ، يمكن ملاحظة :

أ.ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصادياً الذين يمثلون الفئة العمرية من ١٥-٦٤ سنة عام ٢٠٠٦ اذ تمثل تلك النسبة ٥٤.٠٨% من مجموع السكان في العراق مما يدل على ارتفاع نسبة من هم في سن العمل .

ب.ارتفاع نسبة صغار السن(٠-٤ سنوات) في التركيب العمري للسكان في العراق اذ وصلت نسبتهم الى ٤٣.١٠% من مجموع السكان في العراق عام ٢٠٠٦ الامر الذي يشير الى فتوة المجتمع العراقي الامر الذي يعكس جانبين ، الاول: سلبي متمثل بالضغط على الموارد الاقتصادية نتيجة زيادة الاستهلاك اذ يتم استقطاع جزء كبير من دخل الاسرة لاعالة هذه النسبة المرتفعة من السكان صغار السن الذين لا

يساهمون بالنشاطات الاقتصادية لكونهم خارج سن العمل ومن ثم ارتفاع عبء الاعالة من جهة ومن جهة اخرى تحمل الدولة اعباء تقديم الخدمات ا لتعليمية والصحية لهذه الشريحة من السكان . اما الجانب الاخر يتمثل في استخدام هذه الموارد البشرية المتمثلة بصغار السن بعد بلوغهم سن العمل في اعمال منتجة تساهم بتحقيق التنمية الاقتصادية لاحقاً بعد ان يتم اعدادهم وتعليمهم وتدريبهم بشكل كفوء[٣٣].

جـ. الانخفاض الكبير في اعداد السكان ضمن الفئة العمرية ٦٥ سنة فاكثر اذ لايشكلون سوى ٢.٨١% من مجموع السكان عام ٢٠٠٦ .

٢.اعداد القوة العاملة :يُقصد بالقوى العاملة كل الافراد الذين هم في سن العمل ممن لديهم القدرة على العمل والرغبة فيه سواء مارسوا العمل فعلاً ام لا لكن لديهم القدرة عليه والرغبة فيه ولكنهم لا يجدونه بسبب عدم حصولهم على الفرصة التي تتيح لهم العمل ، اي ان قوة العمل تشمل القوى العاملة اضافة الى العاطلين عن العمل ويشير الجدول رقم (٢) الى اعداد القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان اذ بلغت تلك النسبة ٢٥.٩% عام ١٩٩٥ ويلاحظ انها لم ترتفع كثيراً اذ وصلت الى ٢٦.٨% عام ٢٠٠٣، اما عدد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص وصل الى ٩٢٤ الف عامل عام ٢٠٠١(انظر جدول رقم ٣).

هناك عدد من العوامل التي ترتبط بمدى اسهام القوى العاملة في القيام بالنشاط الاقتصادي وتبرز في مقدمتها[٣٤]:

أ. مدى توافر فرص العمل للمشاركة بالنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على النشاطات الاقتصادية المتاحة ودرجة تنوعها ، اذ كلما اتسعت وازداد درجة تنوعها كلما اتسعت الفرص المتاحة امام القوى العاملة للمشاركة في العمل وبالعكس.

ب. التناسب والتناسق بين المخرجات التعليمية بكل مراحله المختلفة الجامعي والمهني والصناعي والفني وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل اذ كلما كان هنالك تناسق وتوافق بينهما كلما ارتفعت درجة اسهام القوى العاملة في النشاط الاقتصادي بدرجة اكبر اي ان اداء العاملين سوف يتحقق بكفاءة اعلى.

٣. القوة العاملة حسب النشاط الاقتصادي :

يشكل التوزيع النسبي للعاملين حسب القطاعات الاقتصادية من المؤشرات الهامة على مدى تطور الاقتصاد من خلال تناسب هذا التوزيع ، يشير الجدول (٤) الى توزيع العاملين في اجهزة الدولة لعام ٢٠٠١، ومن خلاله يتضح مدى التفاوت الحاد في هذا التوزيع اذ بلغ عدد القوى العاملة في اجهزة الدولة عام ٢٠٠١ حوالي ٢ مليون عامل بمختلف المراحل العمرية ويلاحظ الاتي:

أ. يشكل العاملين في الفئة العمرية ٦٦ سنة فأكثر الحصة الاكبر بين مختلف الفئات العمرية حيث بلغ عددهم حوالي ١.١١٤ مليون عامل في الوقت الذي يفترض فيه ان تكون هذه الفئة العمرية هي اقل عدد بسبب كبر العمر والسن القانونية للتقاعد ، الا اننا نجد العكس اذ شكلت الفئة العمرية من ٢٦-٦٥ سنة وهي الفئة النشطة اقتصادية اقل عدداً من الفئة الاولى اذ بلغ عددهم ٨٣٩ الف عامل ، في حين شكلت الفئة العمرية ٢٥ سنة اقل عدد من حيث العاملين ٥٣ الف عامل وهذا يشير الى اختلال كبير في هيكل قوة العمل .

ب. الارتفاع الكبير في نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات اذ بلغت هذه النسبة ٧٠.٤٠% من مجموع القوى العاملة اي ١.٤٣٢ مليون عامل، في حين لم يستطيع قطاع الصناعة التحويلية استيعاب سوى ٨.٧٥% من مجموع القوى العاملة اي حوالي ١٧٨ الف عامل ، اما القطاع الزراعي لم يستطيع استيعا ب اكثر من ١.٧٠% حوالي ٣٤ الف عامل ، اما قطاع التعدين واستخراج المعادن لم يستطيع هو الاخر استيعاب اكثر من ٣.٨٢% من مجموع العاملين اي حوالي ٧٧ الف عامل. ان ذلك يشير الى انخفاض قدرة القطاعين الرئيسيين في الاقتصاد (الصناعة-الزراعة) الى استيعاب القوى العاملة و ارتفاعها في القطاع الخدمي .ان تركيب القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية ، اي توزيعها النسبي ينجم عنه انخفاض درجة اسهامها في توليد الناتج والدخل بسبب ارتباط معظمها بالعمل في قطاعات ذات انتاجية منخفضة (الخدمات) وضعف ارتباطها بالقطاعات ذات الانتاجية المرتفعة (الصناعة).

ثانياً : واقع البطالة واثر الاصلاح الاقتصادي:

١. مفهوم البطالة / انواعها/ اسبابها

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمـــــل هو ((الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده))[٣٥]، او هو الفرد الذي عمرهُ ١٥ سنة فأكثر والقادر على العمل والباحث عنه ولم يكن قد زاول اي عمل بالاجر السائد [٣٧]، اما الفرد الذي يعمل هو كل من زاول وادار عملاً في القطاع العام او المختلط او التعاوني او الخاص او القطاع الاجنبي، كما يشمل هذا المفهوم الافراد الذين يعملون بأجر نقدي في قطاع عام او خاص او تعاوني او اجنبي براتب شهري او اسبوعي او اجر يومي[٣٦]، اما العاطل عن العمل :

وتُصنف البطالة الى عدة انواع:

أ.البطالة الاحتكاكية : ويرجع هذا النوع من البطالة الى حركة العاملين وانتقالهم من عمل الى اخر وهي تعتبر ظاهرة طبيعية تدل على ديناميكية اسواق العمل ويتم علاجها عن طريق تقصير الفترة الزمنية التي يظل فيها العامل يبحث عن عمل وذلك من خلال تنظيم مكاتب العمل واعلانات طلب الوظائف.

ب.البطالة الهيكلية: التي تنشأ نتيجة التحولات في الطلب او تغييرات في التكنولوجيا مما يؤدي الى عدم الانسجام بين مؤهلات وخبرات طالبي العمل واحتياجات سوق العمل وهي تعتبر ذات اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد وتتطلب معالجة من قبل الحكومة ويتم علاجها عن طريق برامج تدريب لاعادة تاهيل القوى العاملة حسب متطلبات سوق العمل او اعادة التعليم او نقل العمال حسب المناطق الجغرافية التي يتوافر فيها الطلب على خدماتهم.

جـ.البطالة الموسمية: التي تنشأ بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل ويظهر هذا النوع خصوصاً في المناطق الزراعية الريفية التي يعتمد فيها الطلب على العمل حسب طبيعة الموسم الزراعي

د.البطالة الدورية : تظهر هذه البطالة بسبب الدورات الاقتصادية من كساد وركود الى انتعاش وازدهار ومن ثم يرتبط حجم البطالة حسب طبيعة الدروة فهي تزداد في اوقات الكساد والركود وبالعكس ولكن استمرارها لفترة طويلة يمكن ان يحول هذا النوع من البطالة الى بطالة هيكلية نتيجة تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة خلال فترة التقلبات الاقتصادية وتؤدي السياستين المالية والنقدية د وراً مهماً في معالجة هذا النوع من البطالة.

هـ. البطالة المقنعة : ينشأ هذا النوع من البطالة في معظم القطاعات الحكومية في البلدان النامية بسبب اعتماد سياسة تكديس العاملين في المؤسسات الحكومية الامرالذي يؤدي الى ان تكون الانتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً او سالبة.

و. البطالة البنيوية "Structural" وهي تختلف عن البطالة الهيكلية وتعني اشتغال بعض العاملين في أعمال أنتاجية متدنية وأحياناً معدومة، بسبب عدم التناسب بين عنصري العمل ورأس المال ومثل هذه البطالة تلاحظ بسهولة في القطاع غير المنظم مثل باعة أوراق اليانصيب وماسحي الأحذية والعاملين في مجال التهريب[٣٨].

٢. واقع مشكلة البطالة في العراق

لم يكن العراق يعاني من مشكلة البطالة خلال فترة السبعينات بل كانت مستويات البطالة في معدلاتها المقبولة ويرجع السبب الرئيس في ذلك الى ارتفاع معدلات التوظيف الحكومي نتيجة لزيادة الانفاق العام وارتفاع معدلات الاستثمار الامر الي مكن الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وشهد الاقتصاد العراقي انذاك انجازات ملحوظة في مجالات البنية التحتية وتطورت العديد من الانشطة الانتاجية الصناعية والزراعية اضافة الى قطاع الخدمات وبصفة خاصة في التعليم والاسكان والصحة، ذلك نتيجة تصحيح اسعار النفط الخام وما تحقق من نمو سريع في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الاساسي للنمو خلال تلك السنوات . لكن مشكلة البطالة بدأت بالظهور نتيجة الحرب مع يران واتجاه السياسية الحكومية نحو عسكرة الاقتصاد ورفع مستويات الانفاق على التسلح ، اذ ارتفع الانفاق العسكري

العراقي من ٣.١مليار دولار عام ١٩٧٥ الى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ فيما بلغ مؤشر العبء العسكري اي نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥٤.٤% عام ١٩٨٤ فيما بلغت نسبت الاتفاق العسكري الى الانفاق الاجتماعي نحو ٢٧١%[٣٩]. رافقها تراجع اسعار النفط الخام من ٢٩ دولار عام ١٩٧٩ الى ١٣ دولار عام ١٩٨٦[٤٠] ، عززها تراجع حاد في الصادرات النفطية العراقية من ٣.٧٠٠ مليون ب/ي عام ١٩٧٩ الى ٩٨٧ الف ب/ي عام ١٩٨٢[٤١] ثم الى ١.٨٧٦ مليون ب/ي عام ١٩٨٦[٤٢] ، مما ادى الى انخفاض مستويات الاستثمار العام وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الانفاق الجاري والاستثماري ، فضلاً عن محدودية القاعدة الانتاجية وضعف القدرة على توليد الوظائف ، الامر الذي ادى الى انخفاض الطلب على الايدي العاملة محلياً اضافة الى تسريح الاف الجنود من الخدمة الالزامية انذاك مما ادى الى تزايد معدلات البطالة اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٠ حوالي ٢.٢ مليون عاطل[٤٣]. خلال عقد التسعينات اتسعت مشكلة البطالة لترتفع بنسب كبيرة نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية ومنع العراق من استيراد الادوات الاحتياطية والمعدات الضرورية الامر الذي ادى الى اغلاق العديد من المصانع والمنشأت الصناعية اذ قُدر عددها ٣٠ الف وحدة صناعية عام ١٩٩٤ ثم اضُيفَ لها ١٧.٥٠٠ وحدة عام ٢٠٠١ كما عجزت الحكومة عن توفير فرص عمل كافية ، مثلاً خططت وزراة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٠ لتوفير ١٥٠ الف فرصة عمل الا انها لم تستطع توفير سوى ٢٠ الف فرصة عمل [٤٤]، اذ كان عدد العاطلين ٢.٩ مليون عاطل عن العمل عام ١٩٩٥ ثم ارتفع الى ٣.١ مليون عاطل عام ٢٠٠٠[٤٥]. بعد ابريل/ ٢٠٠٣ ، اختلفت التقديرات والدراسات التي تناولت اعداد العاطلين اذ اشارت دراسة لمكتب العمل العربي الى وجود ٣.٩ مليون عاطل عن العمل في العراق عام ٢٠٠٤ ، اما الاسكوا قدرت احصاءات البطالة في العراق بنسبة ٢٨.١% عام ٢٠٠٣ و ٢٦.٨% عام ٢٠٠٤[٤٦] . اما الاحصاءات الرسمية للبطالة من المجموعة الاحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزراة التخطيط والتعاون الانمائي

انظر جدول (٥) ، هي احصاءات للاعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٥/٢٠٠٦، تشير الى ان نسبة البطالة للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر (وهم يصنفون ضمن السكان النشطين اقتصادياً) كانت ٢٨.١% في محافظات العراق عام ٢٠٠٣ ، اعلى نسبة للبطالة كانت في محافظة ذي قار بنسبة ٤٦.٢% تليها محافظة الانبار ٣٣.٣% ثم محافظة بغداد٣٣%، اما ادنى محافظة في نسبة البطالة كانت ١٤% في محافظة كربلاء. في عام ٢٠٠٥ تغيرت خارطة البطالة كثيراً بين المحافظات العراقية حيث انخفضت نسبة البطالة الى النصف ١٧.٩٧% تصدرت محافظة القادسية نسب ة البطالة ٣٣.٢٤% تليها محافظة واسط ٢٧.٧٥% ثم المثنى ٢٦.٠٣% ، اما اقل المحافظات في نسب البطالة كانت بغداد ٧.٢٥%، في عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة البطالة ١٧.٥٠% وتصدرت محافظة ذي قار اعلى نسبة للبطالة ٢٧.٨٢% تليها محافظة نينوى ٢٧.٤٨% ثم المثنى ٢٢.٤٩% اما ادنى محافظة بنسبة البطالة كانت ٨.٨٢% في محافظة واسط، قام الباحث باستخراج عدد العاطلين من خلال نسب ة البطالة في الجدول (٥) من السكان النشطين اقتصادياً (١٥-٦٤) سنة في الجدول(١) للعام ٢٠٠٥ ووجدَ ان مجموع الذكور العاطلين عن العمل (١.٤٤٤.٩٦٦) والاناث (١.٠٧٠.٤٣٣) ومن ثم يصبح المجموع الكلي للعاطلين عن العمل (٢.٥١٥.٣٩٩) بأستثناء محافظتي دهوك وأربيل ، اما عام ٢٠٠٦ بلغ مجموع الذكور العاطلين (١.٢٩٠.٣١٩) والاناث (١.٧٦٨.٤٥٧) ليصبح مجموع العاطلين الكلي(٣.٠٥٨.٧٧٦) عدا محافظات دهوك واربيل والانبار.

٣.اثر الاصلاح الاقتصادي على البطالة

اثبتت التجارب السابقة للبلدان التي خضعَتْ لاجراءت الاصلاح الاقتصادي العربية منها وغير العربية ان تلك الاصلاحات كان لها اثاراً سلبية على واقع سياسات التشغيل والبطالة، على سبيل المثال طبقت المكسيك سياسات الاصلاح الاقتصادي منذُ ١٩٨٢ نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية ، الا ان تجربتها الاصلاحية مرت بفترات قاسية نتج عنها ضعف المركز المالي وانهيار القطاع العام وانهيار سوق الاوراق المالية وهروب رؤوس الاموال للخارج وتجميد

الاجور بشكل كبير وقسري وارتفاع معدلات البطالة ولم تحصد المكسيك نتائج سياسات الاصلاح الا بعد ١٧ سنة على بدء الاصلاحات اي عام ١٩٩٧ التي انخفض فيها معدلات البطالة وزادت اعداد القوى العاملة والتضخم النقدي وعجز الحساب الجاري[٤٧] . اما بالنسبة الى التجربة المصرية التي ابتدأ الاصلاح الاقتصادي فيها منذُ عام ١٩٨٧ ، ادت سياسات الاصلاح الى تفاقم ازمة البطالة وارتفاعها من ٨٠٠ الف عاطل عام ١٩٨٧ الى ١.٧ مليون عاطل عام ١٩٩٥ واختلال التوازن بين الاجور والاسعار نتيجة الضرائب غير المباشرة الجديدة وارتفاع اسعار منتجات القطاع العام[٤٨].في تونس تم تسريح اكثر من ١٦ الف عامل من اصل ٣٥ الف عامل في مجموعة من الشركات الحكومية التي تم خصصتها او اعادة هيكلتها[٤٩] ، اما في المغرب تم خفض مستخدمي القطاع العام من ٢٠٢ الف موظف يعملون في ٧٢١ مؤسسة حكومية ، تم الغاء ١٦ شركة مساهمة منها عن طريق الخصخصة او التصفية ليكون عدد الموظفين ١٩٢ الف اي بلغ عدد الذين تم تسريحهم حوالي ١٠ الاف موظف[٥٠].وفي الجزائر ، فأن الاقتصاد الجزائري قد عانى من مشاكل عديدة نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي مما دفع بهذه المؤسسات الى التسريح الجماعي للعمال اما نتيجة لاعادة هيكلة المؤسسات او لعدم ايجاد مصادر للتمويل ، الامر الذي ادى الى تفاقم البطالة حيث ارتفعت نسبتها من ٢٤% عام ١٩٩٤ لتصل الى اكثر من ٢٩% عام ١٩٩٧ اذ ادت اعادة الهيكلة الى فقدان اكثرمن ٣٦٠ الف عامل لوظائفهم[٥١].

ان سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ستؤدي الى:

أ.ان سرياسة الخصخصة التي سوف تتبعها الحكومة العراقية ستؤدي الى اضافة مزيد من العاطلين الى حجم البطالة الذي يقدر بـــ ٣ مليون عاطل عن العمل عام ٢٠٠٦ بسبب تسريح عدد كبيرمن العاملين التابعين للمؤسسات الحكومية المخصصة وهو ما يؤثر على سوق العمل ويطرح مشكلة زيادة البطالة وما ينجم عن ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية تعمل على زيادة الفقر لدى شريحة العاطلين[٥٢].

ب. ان لجوء البنك المركزي العراقي الى السياسة الانكماشية Contractionary Monetary policy عن طريق زيادة سعر الفائدة على القروض ، ادى الى حرمان القطاع الخاص من التمتع بالتسهيلات المصرفية بسعر فائدة مناسب وقلص دائرة الاقراض المصرفي وترتب على ذلك الاحجام عن تطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ، مما أضعفَ من حجم القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي مما قللَ من حجم الفرص الاستثمارية المتاحة ومن ثم قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من الايدي العاملة.

جـ. ان تخفيض العجز المالي في الميزانية الحكومية عن طريق توسيع قاعدة الايرادت العامة وفرض الضرائب الاضافية سيفضي الى آثار توزيعية غير عادلة ونتائج انكماشية ففي جانب النفقات العامة سوف يتم ضبط الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) وخصوصاً في مجال الخدمات الاجتماعية.

د. تعمل اجراءات التثبيت الاقتصادي على خفض الطلب الكلي من خلال خفض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات فضلاً عن اصلاح ات هيكلية لزيادة العرض من خلال اجراء اصلاحات متوسطة الاجل التي تمس الجانب المؤسسي وتوجهات السياسة الاقتصادية ، لكن هذه الاجراءات في الاجل القصير والمتوسط لا تستطيع ان تقدم حلولاً او معالجات لمشاكل التنمية الاقتصادية وبالاخص مشكلة البطالة[٥٣].

هـ. ان سياسة خفض الانفاق العام التي تعتبر من اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها سياسات الاصلاح الاقتصادي ستؤدي بالحكومة الى اللجوء الى ايقاف التعيينات في القطاع العام وزيادة حجم البطالة (هذا احد الاجراءات التي عملت بها الحكومة العراقية من خلال ايقاف التعيين المركزي لخريجي كليات الهندسة وخريجي معاهد النفط) .

و. من ناحية أخرى تؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة على قدرة القطا ع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة خصوصاً أنه إضافة إلى رفع أسعار الفائدة فإن هذا القطاع سيتعرض لضغط المنافسة في الخارج عند التصدير

والمنافسة في الداخل كنتيجة لتحرير التجارة بحسب سياسات التكيف الهيكلي ومن ثم سيعمد(لخفض كلفة الانتاج) الى تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال، رغم ذلك يبدو أنه الإجراء الأكثر إرتباطاً بالبطالة من حيث زيادة نسبتها[٥٤].

المبحث الثالث:اثر الاصلاح على الفقر :

١. مفهوم الفقر .

يعرف الفقر بأنه عدم كفاية الدخل اي هو حالة الحرمان المادي التي تتجلى ابسط مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً ، يتسع الفقر ليشمل انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم وضعف الصحة وقصور التدريب او بسبب عدم القدرة على ايجاد فرصة عمل اوفقدان الاحتياطي او الضمان في حالات المرض والبطالة والكوارث والازمات وضعف المشاركة السياسية وهدر الحريات الاساسية والانسانية[٥٥]. ان الفقر بمفهومه الواسع يشمل الفقر البشري الذي هو ذو طابع متعدد الابعاد كما ان محتواه يتسم بالتنوع ليقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الاساسية في نفس الابعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية ولذلك قدم تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٧ مؤشراً لا يركز على الفقر بمفهومه البسيط لكن بوصفه احد وجوه الحرمان من خيارات فرص عيش حياة محتملة ومقبولة ويعد المؤشر المركب للفقر البشري مؤشراً مجمعاً لثلاثة مؤشرات اساسية للحرمان هي : مؤشر للحرمان من البقاء بصحة جيدة ويتم قياسه بالنسبة المئوية للاشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الـــ٤٠ والمؤشر التعليمي الذي يمثل نسبة الامية ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تنعدم في اوساطهم معرفة القراءة والكتابة(نسبة الامية التعليمية) والمؤشر الاخير يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق وهو مؤشر مركب يتكون من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والاشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية والنسبة المئوية للاطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن [٥٦].

شرع البرنامج الانمائي للامم المتحدة والبنك الدولي بتطوير مجموعة من الاساليب

لقياس الفقر في البلدان المختلفة التي تتسم بخصائص عديدة الامر الذي ادى الى انتشار تطبيقها لاغراض المقارنة الدولية واهمها :

أ.اسلوب خط الفقر Poverty Line: تعتمد منهجية هذا الاسلوب على تقسيم المجتمع المعني الى فئتين ، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء وذلك عن طريق خط الفقر وعلى اساسه تُقدر قيم منظومة من المؤشرات اهمها : نسبة الفقر ، فجوة الفقر ، شدة الفقروطبق هذا المؤشر على معظم البلدان العربية.

ب.اسلوب الحاجات الاساسية غير المشبعة UBN(Unsatisfied Basic Needs) يعتمد هذ الاسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع اشباع الحاجات الاساسية بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الاسرة لاشباع تلك الحاجات كما في مؤشر خط الفقر ويمتاز هذا الاسلوب بالاضافة الى شموله الحاجات الاساسية التي لاتعتمد على دخل الاسرة بأن البيانات المطلوبة لتحقيه اكثر دقة.

جـ.دليل الفقر البشري الذي يعتمد في قياس الفقر ضمن تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي اذ يستخدم الاسلوب الاجتهادي واسلوب المؤشرات المؤسسية والادلة واسلوب النماذج في احتسابه.

د.يعد مؤشر تعداد الرؤوس اكثر المؤشرات لقياس الفقر استخداماً ويعرف بأنه نسبة عدد الفقراء من اجمالي السكان في المجتمع وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تفشي الفقر في المجتمع ، ايضا يستخدم مؤشر فجوة الفقر لقياس عمق الفقر في المجتمع والفجوة التربيعية للفقر لقياس حدة الفقر[٥٧].

٢.الاصلاح الاقتصادي والفقر في العراق

عانى العراق نتيجة السياسات السابقة من ظروف اجتماعية قاسية ومن حالة عدم الاستقرار في ظل غياب القاعدة الاساسية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية

المطلوبة، ترتب عليها تقلبات كبيرة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت ٥٦٤ دولار خلال عقد السبعينات ونحو ١٥٨٦ دولار في بداية الثمانينيات تراجعت الى ١٦١ دولار منتصف التسعينات وبعد ان كان العراق في قمة السلم بين البلدان النامية من حيث نسبة دخل الفرد الى الناتج القومي اصبح دخل الفرد الحقيقي الشهري عام ١٩٩٣ اقل من دخل العامل الزراعي غير الماهر في الهند [٥٨]. في دراسة لصندوق النقد الدولي قدُرت نسبة الفقر المدقع* Abject Poverty في العراق بين ٨-١٠ % كما ان شرائح اجتماعية اخرى تتراوح بين ١٢-١٥% من السكان معرضة للانحدار الى مستوى مماثل مع العلم ان كلا الوجهين المالي وغير المالي من الفقر قد تفاقم بشدة في العقود الاخيرة ويعدُ الشُبان العاطلون عن العمل والمعاقون من ضحايا الحروب المتواصلة والنازحون داخل البلاد واللاجئون هم اشد الفئات تعرضاً لهذا الخطر [٥٩]. وفي دراسة اخرى لبرنامج الغذاء العالمي حول حالات الفقر في العراق اشارت الى ان حوالي ٢١% من سكان وسط وجنوب العراق هم فقراء بشكل مزمن وغير قادرين على تلبية متطلباتهم الاساسية والحال لم يتغير كثيراً حتى بعد برنامج التوزيع الغذائي وستبقى حالات الفقر المزمن مرتفعة بل ومرتفعة جداً في جنوب العراق ووسطه [٦٠]. وفي دراسة[٦١] اخرى اجراها برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عام ٢٠٠٥ حول الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق توصلت الى ان ٥٤% من العراقيين ينفقون اقل من دولار واحد يومياً للفرد وبضمن هذه النسبة ١٥% ينفقون اقل من نصف دولار يومياً وقُدر متوسط دخل الفرد الشهري بـ ٤١ دولار في حين قدر متوسط انفاق الفرد الشهري ٣٥دولار[٦٢]. تتسم الشريحة الفقيرة في العراق بخصائص عديدة[٦٣] :

أ.ان ٢٦% من هؤلاء الفقراء هم عاطلون عن العمل او يعملون عمالة ناقصة.

ب. ان٢٥% يعملون في الزراعة بصفة مؤقتة وان ١٥% منهم عمال غير ماهرين و٥%عمال زراعيين بصفة دائمة.

جـــ.الكثير من الفقراء ينتمون الى أُسر ترعاها امرأة او يرأسها شخص مسن او اسرة كبيرة.

د.معظم الفقراء امُيون او ذو مستوى تعليمي منخفض.

بحسب دراسة للاسكوا[٦٤] عن الفقر في بلدان الاسكوا ف أن العراق يقع ضمن المجموعة الرابعة للبلدان ذات الفقر البشري المرتفع جداً بمقياس للفقر البشري بلغ ٣٠.٥٠% عام ٢٠٠٣ انظر جدول (رقم ٦) وتعدُ الوفاة قبل سن الـــ٤٠ احد اوجه الحرمان القاسية اذ بلغت هذه النسبة ١٧.٩% وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بـــ ٣% فقط من سكان الكويت،العراق من بين البلدان التي تشكل اكبر نسبة للامية انتشاراً اذ وصلت الى ٦٠.٣% قياساً بالاردن والكويت التي بلغت النسبة فيها ١٠%، ان هنالك حرمان ايضا فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة اذ يلاحظ تدني هذا المؤشر في العراق الى ٥٨.٧ سنة بينما يصل هذا المعدل في الكويت الى ٧٦.٥ سنة.

ان وصفات سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يقُدمها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين الى البلدان النامية عموماً (ومنها العراق) تعتمد على مفاهيم تتلاءم والبيئة الاقتصادية لبلدان غير نامية ذات اسواق ناضجة ومن ثم فأن هذه البرامج سوف تزيد من اوضاع من الفقر واللامساواة التي يعانيها الاقتصاد العراقي اصلاً بدلا من التخفيف منها . لقد نتج عن تطبيق حزمة الاصلاحات التي قدمها البنك وصندوق النقد الدوليين في العديد من البلدان ضغوطاً على مستويات المعيشة ، اذ تنعكس الاصلاحات الاقتصادية على محدودية خيارات التنمية الاجتماعية ، خصوصاً وان نفقات التنمية الاجتماعية في ظل الاصلاح تعد بمثابة تكاليف غير ضرورية بأعتبارها تتضارب مع الحفاظ على القدرة التنافسية للبلد على المستوى الدولي الامر الذي يقود الى تنامي الاهمية النسبية للفقر في المجتمع كما ان التحول السريع نحو القطاع الخاص سوف يوجد بيئة مناسبة لزيادة اوضاع الفساد في ظل عدم الاستقرار السياسي وبذلك تحُملْ تكاليف عدم الاستقرار الى الفئات ذات الدخل المنخفض اكثر من نظائرها من الفئات ذات الدخل المتوسط او المرتفع، ان هذا التحول سيتم في ظل غياب البنى المؤسسية التي تساعد على تحقيق مزايا السوق الامر ا لذي يحُمل

المجتمع عبئاً مضاعفاً نتيجة غياب القدرة على ايجاد شبكة ضمان اجتماعي فعالة تخفف من وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة[٦٥] . ان سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تتضمن خفض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات دعم اسعار السلع الضرورية ورفع اسعار خدمات المرافق العامة ورسوم التعليم والصحة والنقل والاتصالات ستؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى معيشة الفقراء وتشير التجارب الدولية الى انه من الصعب جداً تصميم انظمة تعويضات هادفة وفعالة فيما يتعلق بالنفقات الحكومية المختلفة واذا لم توجد آلية سابقة لمنح اعانات مالية حكومية فأن تكلفة برنامج هادف وفعال لدعم الاسعار تتجاوز منافعهُ بكثير[٦٦].ان السياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات الاصلاح الاقتصادي مثل تخفيض قيمة الاجور الحقيقية او تثبيتها او الغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة اسعار منتجات القطاع العام وفرض الضرائب ستؤدي الى زيادة نسبة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنى، وعلى الرغم من تبني برامج الاصلاح الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية بهدف التخفيف من هذه الاثار الا ان اثرها يعتبر محدوداً جدا [٦٧]. مثلاً لو تم قطع حصة المواد التموينية التي تتكفل بها الحكومة فأن ٣.٦ مليون عراقي سيتعرضون لانعدام الامن الغذائي خصوصاً وان قيمة الحصة التموينية للاسر الفقيرة جداً تشكل ٥٠% من اجمالي دخلها وتشكل في بعض الحالات نسبة ١٠٠% اي ان الاسر الفقيرة تعتمد بشكل رئيس على مواد الحصة التموينية[٦٨]. من المتوقع ان تُعَرضْ الاصلاحات الهيكلية القطاع العام لضغوط تنافسية وبالاخص الضغوط المرتبطة بالمساعدة على تقليص البطالة مع السعي بالاتجاه ذاته الى ازالة الفوائض من القوة العاملة بغية تحسين الانتاجية او تقليص الخسائر والاعانات الحكومية تمهيداً لتخفيض النفقات العامة ان ذلك سيساهم في تفاقم مشكلة الفقر فالعاطلون عن العمل هم اكثر شريحة معرضة للفقر ويولد تحرير التجارة اثاراً جانبية على الفقر وغالبية المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مجهزة لمواجهة المنافسة الخارجية ومن ثم تكثر المؤسسات التي

تقفل ابوابها وتقلص عدد العاملين فيها محدثة اثاراً خطيرة على برامج الرعاية الاجتماعية[٦٩].تؤدي البطالة الى الفقر نتيجة انعدام الدخل اذ ان الفقر يترافق ايضاً مع انعدام فرص العمل واطلق برنامج الامم المتحدة الا نمائي تعبير ((العاملون الفقراء)) نتيجة غياب فرصة للدخل وبالتالي القبول بأي نوع من العمل يكفل حداً ادنى من المعيشة. في مؤتمر حول تأثير التحرير الاقتصادي وفتح الاسواق على الفقر الذي نظمه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD [٧٠] تم التوصل فيه الى ان تأثير العولمة على النمو الاقتصادي والفقر يختلف بدرجات متفاوتة من بلد نامي الى اخر ، مثلاً بلدان منطقة شرق اسيا تعد من اكثر المناطق التي استفادت من تأثيرات العولمة في الوقت الذي ازداد تهميش كثير من الاقتصادات واز داد مستوى الفقر معها خصوصاً الشرق الاوسط وافريقيا حيث لم تعمل الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح في القطاع المالي على رفع مستوى النمو الاقتصادي وتقليص حدة لفقر بل عملت على زيادته.

الخاتمة :

ظلت مشكلة البطالة متراكمة طوال العقود الماضية دون ان يكون هناك علاج فعال لها اذ ان الحروب المتكررة والدمار الذي اصاب البلد وانهيار اقتصاد ه في ظل الحصار يضاف الى ذلك انحسار انشطة الصناعة والزراعة ، عمل على خلق جيش من العاطلين عن العمل فضلاً عن عدم قدرة القطاع النفطي الذي يهيمن على الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية كما لم تؤدي ايراداته دوراً في تحفيز وتنشيط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني التي بقيت متخلفة وتعاني من مشاكل عديدة بل ان القطاع النفطي يعاني من مشاكل البطالة المقنعة ، كما تفاقمت ايضاً مشكلة الفقر للاسباب نفسها، لقد اصبح العراق ضمن المجموعة الرابعة للبلدان ذات الفقر البشري المرتفع جداً بمقياس للفقر البشري بلغ ٣٠.٥٠% يضاف الى ذلك ان سياسات الاصلاح الاقتصادي التي نفذ العراق قسمُ منها وهو في طريقه لاستكمال بقية السياسات الاصلاحية من المتوقع ان تعمل وطبقاً للتجارب الدولية والشروط والاليات التي سوف يتم وفقها على زيادة اعداد العاطلين عن العمل ورفع مستويات

الفقر . لذا لاتوجد حلول ومعالجات ووصفات جاهزة يمكن ان تحل مشكلتي البطالة والفقر ، ولكن ان يمكن ان تقوم الحكومة بايقاف سياسة الاصلاح التي تقوم بانتهاجها كخطوة اولى ثم معالجة مشاكل الفساد المالي والاداري واعادة تحفيز المؤسسات الانتاجية لتعمل وفقاً لاليات جديدة بدلاً من خصخصتها بصورة مباشرة ، وتهيئة القطاع الخاص ودعمه ليأخذ دوره في النشاط الاقتصادي. يجب ان تركز جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الاسباب الهيكلية للبطالة والتوزيع غير المتكافيء للثروة من خلال معالجة نقص فرص العمل امام القوى العاملة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال التنويع الاقتصادي الى قطاعات كثيفة الاستخدام للايدي العاملة .ان السياسات الاجتماعية والاقتصادية ينبغي ان تستهدف فئات الدخل المنخفض استهدافاً فعالاً بهدف تحسين توزيع الثروة من خلال توليد فرص اقتصادية افضل وتعزيز الرعاية الاجتم اعية.ايضاً العمل على اعادة النظر في الاستراتيجية التعليمية استجابة لمتطلبات اسواق العمل ، ان القضاء على الفقر يتطلب تحديد الفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية ومستواهم التعليمي وانشطتهم الاقتصادية واوضاعهم السكنية والصحية والتغذوية ونسب وقوعه بين الذكور والاناث وتركزه في الريف وفي فئات اجتماعية معينة بهدف معرفة ثمار النمو الاقتصاي والبرامج الحكومية فيما اذا وصلت الى الفقراء واذا وجدو فرص العمل المناسبة وتعزيز البناء الاجتماعي . ان كل ما سبق يدعو الى اعادة النظر بسياسات الاصلاح الاقتصادي التي وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين وتبني برامج تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار مشكلتي البطالة والفقر ووضع خطط ا ستراتيجية تتضمن برنامج اصلاحي يراعي الاوضاع المحلية والمشاكل الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن ثم تصميم السياسات والاجراءات اللازمة للمعالجة ، وتبني برنامج وطني لتدريب الفقراء العاطلين عن العمل واعادة تأهيلهم وتشغيلهم وتمويل المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة ولا سيما النساء وتحسين البنية التحتية والاجتماعية للمواقع المتدنية الخدمات والفقيرة والتصدي لمسببات الفقر من خلال التركيز على قطاعات التعليم

والتكنولوجيا والمعلوماتية والصحة ، يجب على الحكومة ان تعمل على تشجيع التكنولوجيا الكثيفة العمالة الى جانب التكنولوجيات الجديدة المكيفة مع الظروف المحلية حيث يمكن الجمع بين استخدام التكنولوجيات الوسيطة والمتقادمة .

جدول رقم (١)

التركيب العمري للسكان في العراق للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦

فئات العمر	٢٠٠٥				٢٠٠٦			
	ذكور	اناث	المجموع	% من اجمالي السكان	ذكور	اناث	المجموع	% من اجمالي السكان
من ٠-٤سنة	٦١٨٠١٤٦	٥٩١٥٥٢٤	١٢٠٩٥٦٧٠	٤٣.٢٥	٦٣٤٩٦٠٠	٦٠٦٩٥٦٢	١٢٤١٩١٦٢	٤٣.١٠
من ١٥-٦٤ سنة	٧٥١٨٠٣٦	٧٥٦٤٨٩٦	١٥٠٨٢٩٣٢	٥٣.٩٣	٧٧٧٣٠١٠	٧٨٠٧٧٦١	١٥٥٨٠٧٧١	٥٤.٠٨
٦٥سنة فأكثر	٣٥٦٩٨٤	٤٢٧٣٨٢	٧٨٤٣٦٦	٢.٨٠	٣٧٠٥٩٧	٤٣٩٩١١	٨١٠٥٠٨	٢.٨١
المجموع الكلي	١٤٠٥٥١٦٦	١٢٥٦٧٨٠٢	٢٧٩٦٢٩٦٨	%١٠٠	١٤٤٩٣٢٠٧	١٤٣١٧٢٣٤	٢٨٨١٠٤٤١	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،((المجموعة الاحصائية السنوية))، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

نسبة القوة العاملة في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٣

(%)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	٢٥.٩	٢٦.٥	٢٦.٨	-	٢٦.٨

المصدر : صندوق النقد العربي ، ((التقرير الاقتصادي العربي الموحد)) ، ابو ظبي ، اعداد مختلفة.

جدول رقم(٣)

اعداد العاملين في القطاعين العام والخاص حسب المحافظات

للمدة ١٩٩٤-٢٠٠١

المحافظات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١.نينوى	٥٦١٤٧	٥٦١٦١	٥٤٣٥٩	٥٤٧١٧	٥٣٥٢٠	٥٢٩٥٠	٥٤١٨٧	٥٧٧٣٤
٢.كركوك	٣٥٦٣٩	٣٥٦٩٠	٣٥٢١٧	٣٥٣٠٩	٣٥٤١٩	٣٦٣٠٠	٣٧٤٥٢	٣٩٣٠٨
٣.ديالى	٣٤٧٠٤	٣٤٩١٦	٣٥٦٤٢	٣٥٧٨٢	٣٦١٤٦	٣٦٨٤٦	٣٧٤١٨	٣٨٧٠١
٤.الانبار	٣٥٥٣٢	٣٦٢٢٠	٣٥٠٢٠	٣٥١٧٤	٣٤٩٧١	٣٦٠٧٤	٣٧٩٥٣	٣٨٠٢٧
٥.بغداد	٢٥٥٣٠٨	٢٦٤٦٦٩	٢٦١٠٩٩	٢٦٣٦٣٢	٢٥٨١٨٧	٢٥٧٤٣٢	٢٦٩٤٣١	٢٨٦٨٥١
٦.بابل	٤٦٠٦٥	٤٨٦٢٥	٤٩٢٩٦	٤٩٥٢٨	٥٣٢٨٤	٥٢٨١٤	٥٥٠٣٨	٥٧٠٧٢
٧.كربلاء	٢٠٣٥٩	٢٠٩٩٩	٢٠٦٩٧	٢٠٥٨٦	٢٠٤٣٦	١٩٥٥٩	١٩٧٩٣	٢٠٦٣٩
٨.واسط	٢٤٨٦٢	٢٦١٤٦	٢٥٢٦٧	٢٥٨٦٧	٢٦٠٣٥	٢٥٦٨٠	٢٥٦١٩	٢٧٢٩٥
٩.صلاح الدين	٢٦٧٠٨	٢٦٣٦٠	٢٨٩٩٠	٣٠٦٠٣	٣١٠٧٢	٣١٤٩٥	٣٣٧٨٩	٣٥٥٦٥
١٠.النجف	٢٨٣٣٠	٢٩٦٣٢	٣٠٤٧٥	٣١٠٣٤	٣٠٥٤٢	٣٠٤٦٦	٣١١١٥	٣٢٣٠٩
١١.القادسية	٢٩٣٤٥	٣١١٤٦	٣١٤١٢	٣١٠٩٢	٣١١٣٨	٣٠٨٧٠	٣١٤٥٣	٣٢٩١٦
١٢.المثنى	١٣٢٧١	١٣٣٦١	١٣١٦٨	١٣١١٤	١٢٧٣٩	١٢٩٤١	١٣١٧٢	١٣٧٠٨
١٣.ذي قار	٣١٥٣٤	٣٢٤٤٩١	٣٢٢٦٠	٣٢٩١٢	٣٣٠٨٦	٣٢٥٥٩	٣٢٩١٤	٣٣٧٩١
١٤.ميسان	٢٢٥٥٩	٢٢٩٠٣	٢٢٨٨٥	٢٢٩٠٧	٢٢٩٨٩	٢٣٢٣٤	٢٣٨٨١	٢٥٤٧٣
١٥.البصرة	٨١٧٩٥	٨٥٠٥٢	٨٧٩٧٧	٩٠٢٥٨	٨٥٦٥٤	٨٦٩٩٩	٨٩٤٨٦	٩٦٩٥٧
١٦.دهوك	١٣٦٥١	١٣٨٥٢	١٣٨٠٨	١٣٧٠١	١٣٦٩٣	١٣٦٧٦	١٣٧٥٢	١٣٧٩٤
١٧.اربيل	٣٦٠٥٨	٣٦١٥٢	٣٦٠٢٩	٣٥٢٤٤	٣٥١٥٠	٣٥١٤٤	٣٥٠٩١	٣٥٠٧٠
١٨.السليمانية	٣٩٦٥٦	٣٩٧١٨	٣٩٤٤٣	٣٩٢٧٣	٣٩٢٤٦	٣٩٢٣٩	٣٩٢١٢	٣٩١٨٧
المجموع	٨٣١٥٢٣	٨٥٤٠٩٣	٨٥٣٠٤٤	٨٦٠٧٣٣	٨٥٣٣٠٧	٨٥٤٢٧٨	٨٨٠٧٥٦	٩٢٤٣٩٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ((المجموعة الاحصائية السنوية)) ، بغداد ، ٢٠٠٧، جدول رقم ٨/٢ .

جدول رقم (٤)

العاملين في اجهزة الدولة حسب العمر والنشاط الاقتصادي والجنس لعام ٢٠٠١

فئات العمر	الجنس	النشاط الاقتصادي									
		الزراعة والصيد والغابات	التعدين واستخراج المعادن	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	البناء والتشييد	التجارة	النقل المواصلات والتخزين	التمويل والتامين والعقار	الخدمات	المجموع
٢٥ سنة فأقل	ذكور	١١٩	٣٨٩٤	٥٧٧٧	٩	٥٦٠	٨٥١	١٨١٧	١٩٣	١٣٦٨٠	٢٦٩٠٠
	أناث	١١١	٤٥٠	١٤٢٧	٢٠	٤٧٩	١١٣٨	٨٥٩	١٨١٩	٢٠٣١٦	٢٦٦١٩
	المجموع	٢٣٠	٤٣٤٤	٧٢٠٤	٢٩	١٠٣٩	١٩٨٩	٢٦٧٦	٢٠١٢	٣٣٩٩٦	٥٣٥١٩
٢٦-٦٥ سنة	ذكور	١١٦٤٢	٢٩٠١٣	٥٨٨٦٧	٢٠٩٥	١٥٠٠٢	٢٥٠٢٠	٣٦٥٣٨	١١٧٢٦	٣١٥٣٥٥	٥٠٥٢٥٨
	أناث	٢٣١٥	٣١٨٦	١٥٣٩١	٧١٢	٣٦٧٠	٩٣٠٤	٩٦٠٠	١٩١٠٥	٢٧٠٧٦٦	٣٣٤٠٤٩
	المجموع	١٣٩٥٧	٣٢١٩٩	٧٤٢٥٨	٢٨٠٧	١٨٦٧٢	٣٤٣٢٤	٤٦١٣٨	٣٠٨٣١	٥٨٦١٢١	٨٣٩٣٠٧
٦٦ سنة فأكثر	ذكور	١٧٣٢٥	٣٧٠٥٥	٧٦٢٥٨	٢٩٥١	١٨٦٤٥	٣٠٤٢٤	٤٦٨٥٣	١٤٤٣٢	٤٤٢٧٥٣	٦٨٦٦٩٦
	اناث	٣١٦٩	٤٣١٠	٢٠٣٣٤	٩٩٩	٥٠١٨	١٣٠٦٦	١٣١٥٥	٢٥٣٧٥	٣٦٩٥٧٧	٤٥٥٠٠٣
	المجموع	٢٠٤٩٤	٤١٣٦٥	٩٦٥٩٢	٣٩٥٠	٢٣٦٦٣	٤٣٤٩٠	٦٠٠٠٨	٣٩٨٠٧	٨١٢٣٣٠	١١٤١٦٩٩
المجموع الكلي		٣٤٦٨١	٧٧٩٠٨	١٧٨٠٥٤	٦٧٨٦	٤٣٣٧٤	٧٩٨٠٣	١٠٨٨٢٢	٧٢٦٥٠	١٤٣٢٤٤٧	٢٠٣٤٥٢٥

% من اجمالي العاملين	١.٧٠	٣.٨٢	٨.٧٥	٠.٣٣	٢.١٣	٣.٩٢	٥.٣٤	٣.٥٧	٧٠.٤٠	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ((المجموعة الاحصائية السنوية)) ، بغداد .

جدول رقم (٥)

البطالة في العراق للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر

حسب الجنس والمحافظة للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦

المحافظة	٢٠٠٣			٢٠٠٥			٢٠٠٦		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
البصرة	١٦.١	١٢.٦	١٥.٥	٦.٥٧	١٥.٤٨	٧.٩٠	١١.٣٠	١٩.٥٤	١٢.٤٦
ذي قار	٤٨.٨	٢٥.٦	٤٦.٢	٢٣.٠٦	١٣.٠٠	٢١.٧٨	٢٤.٧٤	٤٤.٤٢	٢٧.٨٢
القادسية	٢٥.٩	٨.٦	٢٣.٥	٣٤.٩٥	١٩.٤٧	٣٣.٢٤	١٩.٢٦	٢٢.٢٦	١٩.٨٩
المثنى	٣١.٨	١٠.٦	٢٨.٢	٢٩.٢٦	١٦.١٧	٢٦.٠٣	٢٣.١٣	٢١.٩٥	٢٢.٩٤
واسط	٢١.٦	٤.٤	١٦.٠	٣١.٣٥	٨.٦٧	٢٧.٧٥	٧.٢٦	١٣.٦٦	٨.٨٢
بغداد	٣٤.٥	٢٦.٥	٣٣.٠	٨.٩١	٤.١٩	٧.٢٥	١٤.٨٢	١٩.٦١	١٥.٧٤
النجف	١٩.٨	١٠.٢	١٨.١	١٦.٣٤	٢١.٢٨	١٦.٨٠	١٥.٨٢	٣٢.٩٧	١٨.٩٠
كربلاء	١٤.٢	١٢.٨	١٤.٠	١٩.٧٣	٩.٢٣	١٧.٥٢	١٧.١٤	٢٦.٩١	١٨.٥٣
الانبار	٣٦.٠	٩.٨	٣٣.٣	-	-	-	-	-	-
ديالى	٣٢.٨	١٢.٨	٣١.٢	١٩.١٦	٩.٩٧	١٧.٨١	١٧.٦٤	٢٤.١٧	١٨.٤٧
صلاح الدين	٢٩.٣	٦.٥	٢٥.٤	٢٥.٢٦	٤.٩٨	٢٠.١٤	٢٠.٩٠	١٠.٠٩	١٨.٣٦
ميسان							١٥.٣٧	٣٨.٩٨	١٨.٦٨
بابل	٢٧.٣	٦.٥	٢١.٦	١٤.٦١	٣.٢٣	١٠.٩٧	١٥.٨٥	١٠.٩٦	١٤.١٠
نينوى	٣٢.٥	٩.٣	٣١.٢	٢٠.٥٧	٦.٥٥	١٨.٢١	٢٥.٠١	٤٠.٠٨	٢٧.٤٨
كركوك	-	-	-	١٨.٩١	١٦.٢٨	١٧.٩١	٦.٤٣	١٢.٩٢	٧.٩٠
دهوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اربيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السليمانية	-	-	-	٦.٣٩	٢٧.٧٤	١٢.٧٥	٥.٨٩	٣٢.٩٦	١٣.٧٥
المجموع	٣٠.٢	١٦.٠	٢٨.١	١٩.٢٢	١٤.١٥	١٧.٩٧	١٦.١٦	٢٢.٦٥	١٧.٥٠

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ((المجموعة الاحصائية السنوية)) ، بغداد ، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٦)

مؤشرات الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

%

المؤشر / السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١.مقياس الفقر البشري	-	-	٣٠.٥٠
٢.الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى ٤٠ عاما	٢٠.٥	-	١٧.٩
٣.معدل الامية لدى البالغين (من عمر ١٥ سنة وما فوق)	-	٤٢.٣	٦٠.٣
٤.العمر المتوقع عند الولادة	٥٨.٧	-	-
٥.السكان من دون امكانية الحصول المستدام على مصدر مياه المحسن	١٩	١٥	-
٦.الاطفال دون الوزن السوي لاعمارهم (دون سن الخامسة)	-	-	١٦

المصدر: – الاسكوا ، ((الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا : محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر)) ، نيويورك ، ٢٠٠٣.

– برنامج الامم المتحدة الانمائي ،((تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٥)) ، الاردن، ٢٠٠٥.

الهوامش:

١. د.بلقاسم عباس ،((التثبيت والتصحيح الهيكلي)) ،سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،العدد ٣١ ، السنة الثالثة، ايار/مايو ٢٠٠٤، ص ٤.

٢. د.هيثم كريم،((الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندو النقد الدولي)) . www.alsabah.com

٣. د.عبد الكريم كامل ابو هات ، ((خفض الديون العراقية .. ماذا يعني للمستقبل ؟)). الحوار المتمدن ، العدد ٢٠٢٢ ، ٢٠٠٧/٨/٢٩ .

٤.د.محمد علي موسى المعموري ،((اعادة اعمار العراق :الفرص والتحديات))، ورقة عمل قدمت الى الندوة العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلي ة الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤.

٥. www.islamonline.net

6. Iraq External Debt Stands at 104-129 Bn, Middle East Economic Survey, 2003. www.mees.com

٧.د.همام الشماع ،((المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق)) ، ورقة عمل قدمت الى الندوة العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠-٥٣.

٨.زيد العلي ،((صندوق النقد الدولي ومستقبل العراق)) ، مجلة علوم انسانية ، العدد ١٩ ، ٢٠٠٥ www.uluminsania.net .

٩. د.باتع خليفة الكبيسي ، ((التزامات العراق المالية تجاه ترتيبات صندوق النقد الدولي)) www.almadapaper.com .

١٠.للاطلاع على النص الكامل للرسالة انظر :
www.imf.org/External/NP/LOI/iraq/01/index letter of intent

١١. د.فلاح خلف الربيعي ،((سبل مواجهة اثار التكييف الهيكلي على الاقتصاد العراقي)) ، www. uluminsania.net

12 . www.aleqt.com

١٣.د.رمضان محمد صديق ،((الاثار السلبية للعولمة على مصر))،مجلة الكويت الاقتصادية ، العدد ١٠ ، السنة ٥ ، شتاء ٢٠٠١، ص ٢٥ .

١٤.د.عبد الكريم كامل ابو هات ، ((الاقتصاد العربي : الواقع الراهن ومهمات المستقبل)) ،مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ،القاهرة ،العدد ٢٢ ، السنة ١٣ ، يونيو/ ٢٠٠١ ،ص ٥١.

١٥.د.جميل طاهر ، ((برامج الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على مستقبل التخطيط في اقطار عربية مدينة: دراسة مقارنة)) ، مجلة الكويت الاقتصادية ، العدد / ٤ ، السنة الثانية ، شتاء ١٩٩٨، ص ٦٩.

١٦. المصدر نفسه ، ص ٦٩.

١٧.انظر:

- د.فلاح خلف الربيعي ، المصدر نفسه.
- د.هيثم كاظم ، المصدر نفسه.

١٨.ايرك توسان و داميان ميبه ،((خدعة الديون)) ، ترجمة ، مختار بن حفصة و راداتاك، ، دار الطليعة للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٥. www.albadil.net

١٩.هيثم عبد الله سلمان و امجد صباح عبد العالي ،((تقييم الخصخصة في دول مجلس التعاون)) ، مجلةالعلوم الاقتصادية ، البصرة ، المجلد ٥ ، العدد ١٨ ، السنة ٢٠٠٦ ، ص١٠٨.

٢٠.د.جميل طاهر ، المصدر نفسه ، ص ٧٢.

٢١.يحيى حمود حسن ،((دوافع الخصخصة في العراق)) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، البصرة ، العدد ١١ ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١.

٢٢.صندوق النقد العربي، ((التقرير الاقتصادي العربي الموحد)) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٠.

٢٣.د.بلقاسم عباس ، المصدر سابق ، ص ٥.

٢٤.د.هيثم كاظم ، مصدر سابق .

٢٥.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،((استراتيجية التنمية الوطنية NDS)) ، يناير/ ٢٠٠٦ ، ص ٣٦.

٢٦.المصدر نفسه، ص٣٦ .

٢٧.د.مهدي الحافظ ، تحديات النمو والاصلاح الاقتصادي في العراق.
www.iraq4allnews.dk

28.www.cbiraq.org

29.www.cbiraq.org

٣٠.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مصدر سابق ، ص ١٧.

٣١.وزارة المالية ،((الموازنة المالية في العراق لعام ٢٠٠٧)) ، الموازنة الفدرالية للعراق ، ص ١١.

٣٢. انظر:

- الورقة القطرية لجمهورية العراق المقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عَمان ، ١٤-١٧ /ايار/ ٢٠٠٦ ، جدول ٦ ، ص ١٧.

-اسعار عام٢٠٠٧ تم الحصول عليها من شركة توزيع المنتجات النفطية /فرع الجنوب.

٣٣.د.فليح حسن خلف،((اقتصاديات الوطن العرابي)) ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨-٢٩.

٣٤.د.فليح حسن خلف ، مصدر سابق ، ص ٣١-٣٢.

٣٥.د.رمزي زكي ،((الاقتصاد السياسي للبطالة)) ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٢٦،اكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٣٩.

٣٦.ورشة عمل احصاءات النوع الاجتماعي ومسح استخدام الوقت ، ((دور مسوح القوى العاملة في الاستجابة لمساهمة النساء في النشاط الاقتصادي)) ، عمان ، ١٢-٢٠٠٧/٨/١٤ ، ص ٧.

٣٧.المصدر نفسه ، ص ٥.

٣٨.د.مطانيوس حبيب ، ((مداخلة في مسالة البطالة في سوريا)) www.mafhoum.com .

٣٩.د.نبيل جعفر عبد الرضا ،((الاقتصاد العراقي : تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل))، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العدد ١٩، ابريل/٢٠٠٧، ص ٣-٤.

٤٠.صندوق النقد العربي ،((التقرير الاقتصادي العربي الموحد)) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ملحق ٣/٥ ، ص ٢٨١.

٤١.صندوق النقد العربي ،((التقرير الاقتصادي العربي الموحد)) ، ابو ظبي ، ١٩٨٣ ، جدول ٣/٥ ، ص ١٩٩.

42.OPEC,Annual Statistical Bulletin,Vienna,2003,Table 13, p.13.

٤٣. مكتب العمل العربي ، منظمة العمل العربية ،((الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل)) ، سلسلة دراسات الاستخدام ، العدد،١٩٩٣، ص ٤.

٤٤.سلام ابراهيم عطوف كبة ،((البطالة في العراق)) ،الحوار المتمدن ، العدد ١٢٢٥، ٢٠٠٥/٦/١١ . www.rezgar.com

٤٥.مكتب العمل العربي ، مصدر سابق.

46.ESCWA, ((Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region 2005-2006)), E/ESCWA/EAD/2006/2.28 August 2006.table7, p.18.

٤٧. د.يوسف عبد العزيز محمود ،((برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية واثارها على الدول النامية)) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مج ٢٧،العدد ٢، ٢٠٠٥،ص ٨٥–٨٧.

٤٨. المصدر نفسه ، ص ٨٨.

٤٩.محمد الجبالي ، ((تقييم سياسة التخصيص بالجمهورية التونسية : في ندوة الخصخصة في البلدان العربية التي اقامها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي)) ابو ظبي ، ٢٢–٢٣ ديسمبر /٢٠٠١، ص ٢٠٢.

٥٠. نجيب حجوي ، ((سياسة التخصيص في المغرب : في ندوة الخصخصة في البلدان العربية التي اقامها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي)) ابو ظبي ، ٢٢–٢٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢٠٨ ، ٢١٤ .

٥١.د.مدني بن شهرة ،((سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر : البرامج والاثار)) ، مجلة علوم انسانية ، العدد ١٨ ، السنة ٢ ، فبراير / ٢٠٠٥ . www.uluminsania.net

٥٢.صندوق النقد العربي ،((تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية)) ، ابو ظبي ، ديسمبر / ٢٠٠١، ص ١٩٤.

٥٣.د.اسامة جبار مصلح ، ((آفاق الاصلاح الاقتصادي في العراق في ضوء تجارب البلدان العربية)) . www.almadapaper.com

٥٤.منار محمد ، ((الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف الاقتصادي الدولية)) . www.islamtody.net

٥٥.د.فهد محمود الصبري ،((تعريف الفقر والغنى وقياسه)). www.npc-tc.org/modules.php

* يُعرف الفقر البشري بالحرمان من التنمية البشرية الاساسية.

٥٦.برنامج الامم المتحدة الانمائي ،((تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧)). www.undp.org

٥٧.د.علي عبد القادر علي ، ((حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية)) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، يونيو / ٢٠٠٥ ، ص ٦.

٥٨.حسن لطيف كاظم ، ((الفقر في العراق : مقاربة من منظور التنمية البشرية))، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة، العدد ٣٨ ، ربيع/٢٠٠٧ ، ص ١٠٢.

* وهي حالة من حالات الفقر التي لايستطيع الانسان معها الحص ول على الحد الادنى من الحاجات الغذائية الاساسية للحصول السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية.

٥٩.البنك الدولي ، ((اعادة بناء العراق : الاصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية)) ، ادارة الشرق الاوسط ، ٢٠٠٥.

٦٠.وزارة التنمية الدولية ، ((العراق خطة مؤقتة لمساعدة البلاد)) ، لندن ، ٢٠٠٤ . www.dfid.gov.uk

٦١. برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، ((تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق)) ، نيويورك ، ٢٠٠٥.

٦٢.المصدر نفسه ، ص ٢٧.

٦٣. الاسكوا ،((آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الاسكوا))،نيويورك،٢٠٠٢،ص٧.

٦٤.الاسكوا ، ((الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا : محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر)) ، نيويورك ، ٢٠٠٣.

٦٥.المصدر نفسه ، ص ٢٠.

٦٦.البنك الدولي ، المصدر نفسه ، ص ٨.

٦٧.لمزيد من التفاصيل انظر : د.يوسف عبد العزيز محمود ،((برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية)) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،دمشق ، المجلد٢٧، العدد٢ ،٢٠٠٥ ، ص٨٥.

٦٨. برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المصدر نفسه ، ص ٣١.

٦٩. الاسكوا،((آثار الفقر والبطالة على التنمية في منطقة الاسكوا))،المصدر نفسه، ص ٧.

٧٠ .UNCTAD, ((Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty)), February 1997 – optioned from [www.unctad.org/en/subsites/povall/pasem.htm].